صناعة السياحة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة: حالة ولاية بومرداس

The Tourism Industry In Algeria As An Entry Point Of Sustainable Local Development: The Case Of Boumerdes Province

ط.د/ راضية أونيس[1]، ط.د/ فدوى بوعشرية[2]

[1] جامعة بومرداس، الجزائر، r.ounis@univ-boumerdes.dz

[2] جامعة بومرداس الجزائر، fadwabouachria@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/07 تاريخ القبول: 2021/11/29 تاريخ النشر: 2022/11/24

ملخص:

يناقش المقال دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، فضلا عن أهميته ودوره في النهوض باقتصاد ونهضة الأمم، والجزائر على غرار باقي الدول، تتمتع بثروات طبيعية هائلة بحجم قارّة، إلا أنها لا زالت متأخرة باللحاق بركب الدول الرّائدة في الاستثمار في القطاع السياحي، و كانت ولاية بومرداس نموذجا لتشخيص واقع القطاع فيها، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الولاية مجموعة متنوعة من أماكن سياحية طبيعية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات كضعف التنسيق وسوء التسيير من قبل السلطات المحلية.

كلمات مفتاحية: صناعة السياحة، التنمية المحلية، السياحة المستدامة، الجزائر، ولاية بومرداس.

Abstract:

This paper examines the role of the tourism sector in achieving sustainable local development, as well as its importance and role in advancing the economy and renaissance of nations, and Algeria, like

other countries, enjoys immense natural wealth of the size of a continent, but it is still lagging behind the ranks of the countries that are leading in investment in the tourism sector, and Boumerdes Province was a model for diagnosing the reality of the sector in it, and the study found that the state has a variety of natural tourist places, but it faces many challenges, such as poor coordination and poor management by local authorities

Keywords:*The Tourism Industry; Local Development; Sustainable Tourism; Algeria; Boumerdes Province.*

1- المؤلف المرسل: راضية أونيس، **الإيميل:** r.ounis@univ-boumerdes.dz

مقدمة :

تعتبر السياحة من أبرز مداخل تجسيد التنمية المستدامة على المستوى المحلي، والإقليمي وحتى الدولي، فإذا كانت التنمية المستدامة تبحث عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ بحيث تدعم الشعوب على إشباع احتياجاتها دون المساس بحق الأجيال المستقبلية، مع الحفاظ على البيئة بصفتها إرث بشري، فإن اقتصاد كثير من الدول في العالم يعتمد على قطاع السياحة، باعتبارها أهم نشاط يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية نحو التقدم، كونها المصدر الرئيس للدخل في عدد من الدول، لما تساهم به صناعة السياحة من مردود مادي معتبر على الكثير من السياسات العامة، وعلى مختلف الميادين الاجتماعية، والاقتصادية، و السياسية، والثقافية.

تنبع أهمية دراسة متطلبات صناعة السياحة المستدامة في الجزائر بصفة عامة، وفي ولاية بومرداس بصفة خاصة، كون السياحة المستدامة البديل الأمثل للسياحة التقليدية، كما أنها أهم نشاط يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولما لها من إيجابيات على المستوى البيئي، والاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي

للمجتمعات المحلية، وهي كلها تمثل أبعاد رئيسة للتنمية المستدامة، تلك الأفكار شكلت منطلقا لهاته الدراسة النظرية والتطبيقية؛ والتي تتمحور حول سؤال جوهري مفاده: **إلى أيّ مدى ساهمت صناعة السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر عموما وبولاية بومرداس خصوصا؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، افترضنا ما يلي:

الفرضية الأولى: التنمية المستدامة هي الإطار العام للسياحة، هذه الأخيرة تعدّ مدخلا هاما لتحقيق التنمية المحلية المنشودة.

الفرضية الثانية: غياب التنسيق بين الجهات المعنية كالسلطات المحلية بولاية بومرداس، والجهات الفاعلة كمنظمات المجتمع المدني والشركات المختصة بالسياحة يؤثر على جهود تطوير القطاع السياحي بالولاية.

1. السياحة من منظور التنمية المستدامة

سوف يتم في هذا المحور تعريف السياحة والتنمية المستدامة للسياحة، إضافة إلى أهم المبادئ التي تقوم عليها السياحة المستدامة، كما يلي:

1.1. تعريف التنمية المستداامة للسياحة

قبل أن نعرّف السياحة المستدامة، لا بأس أن نتطرق إلى **تعريف التنمية المستدامة** أولا، فلقد تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية، وتشترك أغلب هذه التعريفات في الكثير من القواسم المشتركة إلى الحد الذي يجعلنا نقرّ بأنها مترادفات، ومن بينها: نذكر أشهر تعريف للتنمية المستدامة والذي ذاع صيته في الأوساط الأكاديمية والمهنية، وهو التعريف الذي ورد سنة 1987 في التقرير المعروف ب **"تقرير لجنة برونتلاند"**؛ والذي حمل شعار "مستقبلنا المشترك"؛ حيث عرف التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"، بمعنى أنه لابد من

التوصل لأنماط استهلاكية مستدامة لا تمس حقوق أبنائنا وأحفادنا، وأنه لابد من مراعاة مستقبلنا المشترك كما ذكرت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية[1].

وكلمة **السياحة** في اللغة تعني الجريان، يقال ساح الماء أي جرى، وتأتي بمعنى الذهاب في الأرض، ولها معان عدة، ومن ذلك التدبير والسير في الأرض للاطلاع على ما أودع الله في كونه الفسيح من مظاهر الإعجاز والحكم البالغة، ومن التعريفات المبكرة لمصطلح السياحة هو ذلك التعريف الصادر عن عصبة الأمم سنة 1937؛ حيث ورد أن السائح هو: "ذلك الشخص الذي يرحل لقضاء فترة تزيد عن أربع وعشرون ساعة في بلد آخر غير الذي يقيم فيه"[2].

وعرّف **مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر** المنعقد بروما عام 1963 **السياحة** بأنها: ظاهرة اجتماعية وانسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربع وعشرون ساعة ولا تزيد عن اثنتي عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، والعلاجية، أو التاريخية، والسياحة نوعان: السياحة الداخلية، والسياحة الخارجية[3].

ولقد تم تقديم تعريف للسياحة المستدامة من قبل **المنظمة العالمية للسياحة** كما يلي: " التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم الحيوي ودعم نظم الحياة"[4].

ويعرفها **عبد الوهاب صلاح الدين** في كتابه التنمية السياحية بأنها: "التنمية التي يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة، ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل، أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية أو حضارية أو أيهما"[5].

من هنا تظهر **أهمية السياحة** في كونها نشاطا اقتصاديا وصناعة قائمة بحد ذاتها، تؤدي دورا رياديا في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات، من خلال ما تساهم به من إيرادات سياحية بالعملة الأجنبية، فضلا عن كونها نشاطا اجتماعيا وثقافيا لارتباطها بالجوانب السلوكية والحضارية للإنسان، أي أنها رسالة حضارية وجسرا للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم.

وعليه، **فالسياحة المستدامة** هي نقطة التلاقي بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي؛ بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها[6].

2.1. مقومات السياحة المستدامة:

تقوم السياحة المستدامة على مقومات أساسية؛ إذ أنها تعمل ضمن حدود الموارد كالإقلال من التأثيرات، واستخدام الطاقات، ومعالجة النفايات، وإعادة الاستخدام؛ فضلا عن كون صناعة السياحة قطاع يتوازن مع بقية الصناعات والأنشطة الأخرى في إطار الاقتصاد الوطني ككل، كما أن السياحة تتكامل مع الخطط المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية[7].

2. دور صناعة السياحة في تنمية الاقتصاد الجزائري

2.1. مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي:

تساهم السياحة بنسبة 11% من مجموع الإنتاج المحلي، وتوفر نحو 200مليون فرصة عمل، أي حوالي 8% من مجموع فرص العمل في العالم، كما أدى تطور السياحة إلى زيادة مشاريع التنمية المحلية من طرق وماء وكهرباء واتصالات وصرف صحي ومطارات، بالإضافة إلى مشاريع التنمية الفوقية من خدمات سياحية مثل المطاعم، الفنادق، والاستراحات[8].

وتعود أسباب الاهتمام بقطاع السياحة في مختلف دول العالم إلى عدد من الآثار الإيجابية على المستويين الجزئي والكلي في الاقتصاد، ومن ذلك[9] :

- **الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:** إذ تعتبر السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية.

- **الأثر على ميزان المدفوعات:** تمثل السياحة عاملا مهما في ميزان المدفوعات لكثير من الدول لما تحققه من عوائد، ويؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري تأثيرا مباشرا.

- **الأثر على التوظيف والعمالة:** يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف والعمالة، إما بعمالة وطنية مباشرة تتمثل في العاملين بشركات السياحة والفنادق والمحلات السياحية والمرشدين السياحيين، وإما بعمالة وطنية وغير مباشرة تحققها القطاعات الأخرى: قطاع الزراعة، الثقافة، الصناعات التقليدية، الصناعات الغذائية وقطاع البناء والصحة...الخ.

- **الأثر على الاستثمار في البنى التحتية:** تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في: المطارات، الطرق، الموانئ، والمتاحف،...الخ.

- **تنمية المناطق الريفية والنائية:** تساعد السياحة على تنمية المناطق الريفية والنائية، بما يسهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان تلك المناطق، بدلا من الهجرة إلى المدن المزدحمة، وبالتالي تسهم السياحة بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

- **تمويل الموازنة العامة:** يعد قطاع السياحة مصدرا مهما للتمويل للحكومات؛ يتمثل في عائدات الضرائب على الأنشطة الرئيسية (الضرائب على المطاعم، أماكن الإقامة، ضرائب على المبيعات، رسوم دخول المتاحف والحدائق والمتنزهات العامة...).

- **تنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية:** فالسياحة صناعة مركبة تتضمن عدة مجالات وأنشطة بجعلها من أكثر المشروعات الإنتاجية جذبا لرؤوس الأموال الأجنبية والوطنية.

2.2. السياحة في الاقتصاد الجزائري:

مع تنامي العولمة وإفرازاتها، تعيش الجزائر أمام الانفتاح الاقتصادي، أدى إلى تشكيل تهديد مستقبلي لاقتصادها خاصة مع نضوب المورد البترولي، مما يحتم عليها البحث عن بدائل لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، لذا كان لابد من التوجه نحو القطاع السياحي، وإدراجه ضمن الخطط التنموية، وحتى تكون السياحة محركا للتنمية وجب انتهاج سياسة الاستمرارية والتواصل لهذا القطاع، باعتبار أنه يعتمد على ثروات طبيعية وقيم ثقافية وحضارية يجب الحفاظ عليها.

إن الموقع الجغرافي للجزائر يجعلها مربوطة بكثير من الدول الأوروبية بخطوط جوية مباشرة، وتتمتع الجزائر بمساحة كبيرة، وتنقسم المنتجات السياحية إلى خمسة أصناف هي المنتوج الصحراوي، الجبلي، البحري، الحضري، و المنتوج الصحي، بالإضافة إلى تنوع المواقع الأثرية من أمثلتها: قلعة بني حماد (شرق المسيلة)، جميلة (سطيف)، تيمقاد (باتنة)، وادي ميزاب (غرداية)، المنصورة (تلمسان)، تيبازة، وقصبة الجزائر.

وتتضمن السياسة العامة السياحية في الجزائر توزيع المهام في المجال السياحي على كل من القطاعين الخاص والحكومي؛ حيث يتحمل القطاع الخاص الاستثمار وتكوين منتج سياحي تنافسي، بينما تتحمل الدولة مهام وضع الإطار القانوني يكون واضحا وملائما للاستثمار ونمو صناعة سياحية عن طريق خطة تتمثل في بذل جهود ترقوية متميزة ومتزايدة باتجاه السياح والمستثمرين، وتكوين عمال القطاع السياحي، والحفاظ على مناطق التوسع السياحي[10].

وتمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لخدمة الاقتصاد والمجتمع، لهذا يعد تحديد أهداف وغايات التنمية السياحية أمرا ضروريا، لأنها تحدد مسار السياحة ، حيث يدور إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين رئيسيين: إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لأدنى حد، فالجزائر حددت جملة أهداف، من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة له، ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، وقد سطرت لذلك مجموعة الأهداف النوعية الضرورية، لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الاقتصادي، وتتمثل في العناصر التالية[11] :

- مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة، ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.
- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجزائرية.
- المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه والتقليل منه.
- تحسين أداء القطاع السياحي بمختلف الطرق.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية الجزائرية في الخارج ودعم الترويج لها.
- تحسين الوظائف الاقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة،
- دعم الأقطاب السياحية التي جاءت ضمن مخططات إنعاش السوق السياحية الجزائرية[12] :

• **القطب السياحي شمال شرق:** يشمل كل من جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف، قالمة، تبسة، سوق أهراس.

- **القطب السياحي شمال وسط:** ويشمل الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، البويرة، بجاية، تيزي وزو، عين الدفلى.
- **القطب السياحي شمال غرب:** ويضم كلا من مستغانم، وهران، عين تموشنت، غليزان، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس.
- **القطب السياحي جنوب شرق:** ويضم الواحات، غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة.
- **القطب السياحي جنوب غرب:** ويشمل تندوف، تيميمون، بشار.
- **القطب السياحي الجنوب الكبير:** ويضم أدرار، تمنراست، إليزي، جانت.

3.2. دور صناعة السياحة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر:

يؤدي الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر إلى تحقيق جملة من العوائد، لعل أبرزها[13]:

- **توفير العملة الصعبة:** حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين نوعية المعيشة وجودة الحياة للمجتمع المحلي ودعم التنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، وقد قاربت المداخيل السياحية بالعملة الصعبة المتراكمة مطلع سنة 2013 4.6 مليار دولار أمريكي.

- **زيادة الطلب السياحي:** حيث يعمل تطوير وتنشيط قطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى المتنوعة، ينجم عنها تحقيق عدة منافع اقتصادية مباشرة وغير مباشرة.

- **تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مختلف القطاعات الاقتصادية:** إن التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يرتبط به ظهور مشاريع أخرى جديدة، تمارس نشاطات اقتصادية معينة، يزداد الطلب عليها نتيجة نشاط الحركة السياحية فيها.

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة القيمة المضافة: إذ تعمل السياحة على تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلة للسياح، من خلال ما تضخه من عائدات سواء على شكل استثمارات أو ضرائب أو رسوم، فعندما تكون مداخيل العملة الصعبة أكبر من أو تساوي نسبة خروج العملات الأجنبية، فإن رصيد هذا الميزان يكون عاملا لتوازن ميزان المدفوعات على مستوى الاقتصاد الوطني، وتكون له مساهمة فعالة على الدخل الوطني، وهذه المنافع تؤدي إلى تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة، والتي بدورها تؤدي لزيادة في الناتج الوطني للدولة[14].

4.2. الإطار القانوني للعقار السياحي في الجزائر:

الملاحظ أنّ المشرّع الجزائري أولى اهتماما بالعقار السياحي نظرا للقوانين والتنظيمات الصادرة خلال فترات زمنية مختلفة، فبعد الاستقلال مباشرة تم إصدار المرسوم رقم 64-190 المؤرخ في 23 يونيو 1964 والمتضمن إنشاء هيئة من حراس الأملاك الشاغرة ذات الطابع السياحي أو المستعملة للسياحة، بعدها تمّ وضع القانون الأساسي للعقار السياحي المتمثل في الامر رقم 62/66 المؤرخ في 02 مارس 1966 المتعلق بالأماكن والمواقع السياحية، إضافة إلى القانون رقم 68-281 المؤرخ في سنة 1968 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية، بعدها قام المشرّع الجزائري في مرحلة ما إلى الإسراع في إعادة النظر في النظام القانوني الخاص بالعقار السياحي في الجزائر، ليصدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، وكذا القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وكل هذه القوانين كانت بغية بعث الحياة في العقار السياحي وإنجاح قطاع السياحة الجزائرية[15].

3. مؤهلات السياحة في ولاية بومرداس والتحديات التي تواجهها

تعتبر التنمية السياحية على المستوى المحلي أساس التنمية المستدامة، يتم ذلك عن طريق وجود قيادة رشيدة تحسن استغلال الموارد وتحافظ عليها، بتنويع المنتوجات السياحية في الولاية، وتوفير الهياكل القاعدية كشرط أساسي لأي تنمية، ومن بين الولايات المرشحة لإحداث طفرة تنموية سياحية في الجزائر ولاية بومرداس، بحكم ما تملكه هذه الأخيرة من موارد طبيعية وبشرية، زيادة على موقعها الجغرافي المتميز، وخصوصياتها التاريخية التي تثري عرضها السياحي.

1.3.التعريف بولاية بومرداس:

تقع ولاية بومرداس في الشمال المركزي للجزائر وتمتد على شريط ساحلي يزيد عن 80 كم. تتربع على مساحة تقدر بـ 1456,68 كم^2 ويقطنها حوالي : 831.000 نسمة تحدها غربا ولاية الجزائر ومن الجنوب الغربي ولاية البليدة ، أما من الشرق فتحدها ولاية تيزي وزو وجنوبا ولاية البويرة ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط[16].

تقع الولاية في الوسط وهي قريبة من العاصمة أكبر مركز اقتصادي إذ تبعد عن ميناء الجزائر بـــ45 كم فقط، إضافة إلى قربها من مراكز صناعية كبرى: (رغاية، رويبة، واد السمار)، و موقعها الإستراتيجي يجعلها تشكل منطقة عبور بين الشرق والغرب؛ حيث تخترقها شبكة مواصلات "سكك حديدية، وطرق وطنية" أبرزها: الطريق السريع الثنية-الجزائر: مكون من الطريقين الوطنيين 61 و 5، الطريق الوطني رقم 12 يربط الثنية بتيزي وزو، الطريق السيار شرق غرب الرابط بين شرق البلاد وغربها، إضافة إلى 5.67 كم من السكك الحديدية تربط مختلف مناطقها وتربط الولاية بالولايات الأخرى، وبذلك فإن الولاية تتمتع بموقع جغرافي جد مميز اقتصاديا[17].

2.3. مؤهلات السياحة بولاية بومرداس:

تمتلك ولاية بومرداس مجموعة متنوعة من أماكن سياحية طبيعية من آثار ونقوش موجودة في كل من السهول الساحلية والوديان والمناطق الريفية والجبلية، وهذا التنوع جعل منها منطقة مؤهلة سياحيا بالدرجة الأولى.

أ- الجانب الطبيعي:

وتضم الولاية عشر مناطق امتداد سياحي بمساحة إجمالية تقدر بـــــ 4512 هكتار[18]، وتم اقتراح مواقع للدراسة والتطوير كمناطق توسع سياحية جديدة موجودة في المناطق الجبلية وهي:

- موقع دراع لحفة في بوزقزة قدارة والذي يبلغ مساحته 47 هكتار.
- موقع سد حاميز و ولاد معمر في لرباتش مساحته 365 هكتار.
- موقع منطقة إغيل في الناصرية يبلغ 16 هكتار.
- سد بني عمران والقلعة في بني عمران وتبلغ مساحته 35 هكتار[19].

كما يوجد في الولاية شريط غابي ذو صبغة سياحية (08 غابات بمساحة إجمالية تقدر بـــ 22951 هكتار ما يعادل 15.75% من المساحة الإجمالية للولاية)، ومنها غابة بوعربي، غابة ميزرانة، وغابات أخرى للترفيه بكل من بني عمران، مويلحة (بودواو البحري)، وغابة الساحل بزموري التي تستقطب آلاف الزوار في كل موسم صيفي[20]، ومن مناطق التوسع السياحي في الولاية نجد:

الجدول 1: مناطق التوسع السياحي بولاية بومرداس:

البلديات	منطقة التوسع السياحي	المساحة (هكتار)
بودواو البحري	بودواو البحري	419
قورصو	قورصو	173
قورصو	قورصو 2	226
بومرداس	الكرمة غرب	175
بومرداس/الثنية	الكرمة	198
زموري	زموري غرب	406
زموري/لقاطة	زموري شرق	1862
رأس جنات	رأس جنات	463
سيدي داود	سيباو	520
دلس	تادميات	162.5
أعفير	صالين	137.5
المجموع	10	4738

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس..

ب- الجانب الثقافي والحضاري:

يرتكز القطاع السياحي إلى حد بعيد خاصة في الجزائر على التراث الثقافي والحضاري ، بحيث كل منطقة من مناطقها تتميز بخصوصيتها المحلية، وبحكم أن ولاية بومرداس تتجذر في عمق تاريخ منطقة شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا، أعطى لها بعدا حضاريا قيما، من خلال الشواهد الأثرية الشاهدة على الحقب التاريخية التي مرت بها المنطقة من الفترة الرومانية إلى الإسلامية إلى العثمانية، وأهم هذه المعالم الأثرية التاريخية نجد: قصبة دلس التي تعد من أهم المعالم التاريخية في المنطقة، إضافة إلى آثار رومانية بالثنية وبرج منايل وجنات، وزموري (زموري البحري)، سي مصطفى، والخوانق وسد قدارة الموجود بـــ بوزقزة قدارة ...الخ.

ج- المعالم الدينية:

تتمثل في عدد الزوايا القرآنية التي تفتح المجال أمام تطوير نمط السياحة الدينية ومن بينها نذكر: زاوية عبد الرحمان الثعالبي التي تقع في بلدية يسر، زاوية سيدي أحمد بلعباس الموجودة في جبل بوبراق ببلدية سيدي داود، زاوية سيدي علي بن محمد البومرداسي ببلدية تيجلابين[21].

3.3. التحديات التي تواجه قطاع السياحة بالولاية في سبيل تحقيق التنمية المحلية:

رغم الإمكانات التي يزخر بها قطاع السياحة بولاية بومرداس كما ذكرنا سابقا، فمن خلال مقابلة تم إجراؤها مع السياد مدير مديرية السياحة بالولاية خلال شهر فيفري 2019 من العام، فالقطاع السياحي بالولاية يعاني عديد المشاكل التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية، وذلك لأسباب عديدة نذكر منها ما يلي:

- النقص الكبير للمرافق والمركبات السياحية سواء كانت عمومية أو خاصة، فلا مكان يأوي العائلات المصطافة القادمة من خارج حدود الولاية، وهو أمر أدى إلى نفورها، وتوجهها نحو الولايات المجاورة على غرار سيدي فرج، تيبازة، بجاية، جيجل، عنابة وغيرها من الولايات التي تجد فيها العائلات مكانا يسمح لها بقضاء أسبوعين أو أكثر مع توفر أماكن التسوق والتنزه.

- ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات والشركات التي لها صلة بقطاع السياحة.

- نقص الاحترافية في المؤسسات والخدمات السياحية.

- بالإضافة إلى مناطق التوسع السياحي التي اعتبرت أساسا لبناء سياحة قوية خاصة وأن هذه المناطق تسير وفق قوانين خاصة، إلا أنها تعرضت إلى استغلال من قبل بعض العائلات كالاستيلاء على قطع أرضية تابعة للدولة على الشريط الساحلي، والأكثر من ذلك هو البنايات القصديرية التي تم بناؤها في صورة تدل على التخلف والعودة بالولاية الى ما قبل الستينيات من القرن الماضي، وتنتشر هذه الظاهرة بكثرة في النصف الشرقي للولاية على غرار "جنات"، و"دلس"، و"زموري"، وتم ذلك في ظل لامبالاة المسئولين المحليين.

- عدم مسايرة الوكالات السياحية للولاية لطموحات السلطات للنهوض بالقطاع.

- نقص الاحترافية في المؤسسات والخدمات السياحية.

- بالإضافة إلى شواطئها ومناطقها الساحلية، تزخر ولاية بومرداس بثروة غابية موزعة عبر بلدياتها، وتتسم بعدة أنواع من الأشجار والكهوف والمغارات، ويتم تنظيم رحلات استكشافية فيها من طرف جمعيات وحتى الأجانب، إلا أنها لم تلقى الاهتمام من قبل المسئولين المحليين في الولاية، فضلا عن المشاكل الأمنية التي تعاني منها هذه المناطق.

الخاتمة:

مجمل القول، واعتمادا على ما سبق، نستنتج أن:

- ا تعتبر السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لخدمة الاقتصاد والمجتمع، لهذا يعد تحديد أهداف وغايات التنمية السياحية أمرا ضروريا، لأنها تحدد مسار السياحة، حيث يدور إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين رئيسيين: إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لأدنى حد، فالجزائر حددت جملة أهداف من أجل رفع مستوى السياحة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية.

- تمتلك ولاية بومرداس مجموعة متنوعة من الأماكن السياحية الطبيعية ؛ من آثار ونقوش موجودة في كل من السهول الساحلية والوديان والمناطق الريفية والجبلية، وهذا التنوع جعل منها منطقة مؤهلة سياحيا بالدرجة الأولى، ورغم الإمكانات الهائلة التي يزخر بها القطاع السياحي بالولاية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تقف أمامها للحاق بركب النمو، ولعل أبرزها:

ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات والشركات التي لها صلة بقطاع السياحة، نقص الاحترافية في المؤسسات، و الخدمات السياحية، وسوء التسيير من قبل سلطات الولاية، واستغلال المناطق السياحية من قبل العائلات بالاستحواذ على بعض قطع الأراضي بالولاية لممارسة نشاطاتهم من بناء وزراعة...الخ.

وعليه نقدم جملة من الاقتراحات التي من شأنها النهوض بالقطاع السياحي بالولاية، تتمثل في:

- الرفع من طاقة الاستقبال وتحسين الخدمات السياحية.
- تصنيف المؤسسات السياحية الموجودة بحكم أن غالبيتها غير مصنف.

• ترقية دور الفاعلين في القطاع السياحي، لاسيما الوكالات السياحية والجمعيات والدواوين المحليين للسياحة وغيرهم من الشركاء للوصول إلى صناعة سياحية مستدامة.

• تكوين وإنشاء إعلام محلي محترف، يروج للسياحة المستدامة الجزائرية بصفة عامة، وبالسياحة المحلية بصفة خاصة.

• تنويع القطاع السياحي المحلي وتحسين مستواه وتطوير الاستثمارات السياحية من خلال ما يسمى بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في ولاية بومرداس والذي يدخل ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 الذي أنجزته الوزارة والذي حدد أربعة آليات لتفعيل السياحة في الجزائر والتي يمكن إسقاطها على ولاية بومرداس والتي تتمثل في:

- في إطار مخطط " وجهة الجزائر" والذي يسعى إلى تحسين المورد السياحي.

- أقطاب الامتياز السياحي، فالولاية استفادت من ثلاثة قرى للامتياز السياحي.

- مخطط الجودة السياحية، فالولاية تمتلك المعهد الوطني للتكوين في الفندقية والسياحة.

الشراكة بين القطاع الخاص والعام ومخطط التمويل؛ إذ تسعى الولاية إلى تعزيز هذه الشراكة، و توفير كل الامكانيات المالية فيما يتعلق بالمشاريع ذات الأولوية والمشاريع المبرمجة.

التهميش و الإحالات :

[1]- سيمون دريسنر، مبادئ الاستدامة، ترجمة حنان الصفتي، المركز القومي للترجمة، الجيزة القاهرة، الطبعة (الاولى)، 2019، ص 08.

[2] - لزهر وناسي، محمد الشريف أقضي، دور القطاع السياحي في إرساء مضامين التنمية المستدامة: مقاربة من منظور الحوكمة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد (07)، العدد (01)، 2020، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، ص 485.

[3] - عبد الجليل هويدي، " العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد (09)، ديسمبر 2014، ص 213.

[4] - محمد وزاني، "السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة- حمام ربي-"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ، 2010-2011، ص91.

[5] - صلاح الدين عبد الوهاب،" التنمية السياحية"، ط1، مطبعة زهران، القاهرة، مصر، 1991، ص 182.

[6] - الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007.

[7] - محمد وزاني، مرجع سابق، ص96.

[8] - سامية معاوي، رشيدة مذكور، "دور الخدمات السياحية في تنمية المجتمع المحلي"، ورقة بحث ألقيت خلال أشغال الملتقى الوطني الموسوم ب: التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر" يومي 6/5 ماي 2014، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الطارف، ص6.

[9] - المرجع نفسه، ص07.

[10] - المرجع نفسه، ص 09.

[11] - مراد كشيشب، نادية عيادي، "إستراتيجية تنمية السياحة في الجزائر"، ورقة بحث ألقيت خلال أشغال الملتقى الوطني الموسوم بـ: التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر" يومي 6/5 ماي 2014، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الطارف، ص08.

[12]- المرجع نفسه، ص-ص 08-09.

[13] - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، برنامج الأعمال ذات الأولوية، 2008، ص18.

[14] - المكان نفسه.

[15] - عبد الحق لخذاري، حسيبة زغلامي، الإطار القانوني للعقار السياحي في التشؤيع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد (06)، العدد (11)، (جانفي 2019)، ص 254.

[16] - موقع الكتروني، ولاية بومرداس: https://www.marefa.org/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A8%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%B3، تاريخ الاطلاع عليه: 20جويلية 2020: 12:28.

[17] - سعاد عقون: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (12)، العدد (الخامس عشر)، 2016، ص247.

[18] - المرجع نفسه، ص 276.

[19] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Wilaya De Boumerdes, Direction De La Programmation Et Du Suivi Budgétaire.

[20] - حنان س: بومرداس حاضنة التاريخ والسياحة، متاح على الرابط التالي: https://www.el-masa.com/dz، تاريخ الاطلاع عليه: 28 جويلية 2020، 16:32.

[21] - بركان فؤاد، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر- ولاية بومرداس- (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009)، ص 155.

قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

1- الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، (2007)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

2- دريسنر، سيمون، (2019)، مبادئ الاستدامة، ترجمة: حنان الصفتي، الطبعة (الأولى)، القاهرة، المركز القومي للترجمة.

3- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، (2008)، المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، برنامج الأعمال ذات الأولوية.

4- عبد الوهاب، صلاح الدين، (1991)، التنمية السياحية، الطبعة (الأولى)، القاهرة، مصر، مطبعة زهران.

- **الرسائل الجامعية:**

5- بركان، فؤاد، (2010-2009)، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر- ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

6- وزاني، محمد، (2011-2010)،السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة- حمام ربي، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- **المقالات:**

7- هويدي، عبد الجليل، (2014)، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد (التاسع)، ص 213.

8- وناسي، لزهر، وأقضي، محمد الشريف، (2020)، دور القطاع السياحي في إرساء مضامين التنمية المستدامة: مقاربة من منظور الحوكمة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر، المجلد (07)، العدد (01)، ص 485.

9- عقون، سعاد، (2016)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (12)، العدد (الخامس عشر)، ص 247، ص 276.

10-لخذاري عبد الحق، زغلامي حسيبة، (2019)، الإطار القانوني للعقار السياحي في التشويع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد (06)، العدد (11)، ص254.

- **المداخلات:**

11- كشيشب، مراد، و عيادي، نادية، (06-05 ماي 2014)، إستراتيجية تنمية السياحة في الجزائر"، ورقة بحث ألقيت خلال أشغال الملتقى الوطني الموسوم بـ: التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الطارف، الجزائر.

12-معاوي، سامية، ومذكور، رشيدة، (06-05 ماي 2014)، دور الخدمات السياحية في تنمية المجتمع المحلي، ورقة بحث ألقيت خلال أشغال الملتقى الوطني الموسوم ب: التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الطارف.

- **مواقع أنترنت:**

13- س، حنان: بومرداس حاضنة التاريخ والسياحة، متاح على الرابط التالي: https://www.el-masa.com/dz، تاريخ الاطلاع عليه: 28 جويلية 2020، 16:32.

14-موقع الكتروني، ولاية بومرداس: https://www.marefa.org/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A8%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%B3 ، تاريخ الاطلاع عليه: 20جويلية 2020: 12:28.

- **باللغة الأجنبية:**

15- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Wilaya De Boumerdes, Direction De La Programmation Et Du Suivi Budgétaire.